

العراق، المحنة

... إلى رئاسة الحكومة

تقرير

الأسد مع «وحدة العراق واستقراره»
والمالكي ضد «الأحلاف والمحاور»

وتأكيد «هويتها الكردستانية». في هذا الوقت، كشف سكرتير المجلس القومي الكلداني ضياء بطرس أن ملصقات المجلس الانتخابية في محافظتي أربيل ودهوك تعرضت للعبث والإزالة من جانب «مجهولين»، مطالباً في الوقت نفسه الأحزاب العراقية والكردستانية بعدم التدخل في شؤون المسيحيين وأحزابهم، والوقوف على مسافة واحدة من جميع القوى المسيحية.

من جهة ثانية، نقلت صحيفة «الجريدة» الكويتية عن مسؤول في الخارجية العراقية قوله إن بغداد سمت محمد حسين بحر العلوم سفيراً لها في الكويت للمرة الأولى منذ غزو القوات العراقية هذا البلد عام 1990. ونقلت الصحيفة عن وكيل وزارة الخارجية العراقية محمد الحاج حمود قوله إن بغداد تنتظر

أكد الرئيس السوري بشار الأسد، أمس، حرص بلاده على إقامة أفضل العلاقات مع العراق ودعم أمنه ووحدته، معرباً عن أمله في أن تمثل الانتخابات مفصلاً أساسياً لاستعادة الأمن والوفاق بين مكونات الشعب العراقي. وشدد الأسد، خلال لقائه نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، على حرص سوريا «الدائم على إقامة أفضل العلاقات مع العراق ودعم أمنه واستقراره ووحدة أراضيه وشعبه».

وذكر بيان رئاسي سوري أن اللقاء تناول «تطورات الأوضاع على الساحة العراقية، والاستعدادات الجارية للانتخابات التشريعية المقبلة هناك، والجهود المبذولة لعودة الأمن والاستقرار إلى العراق».

بدوره، عبّر الهاشمي، الذي نقل رسالة شفوية من الحكومة العراقية تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين، وتؤكد حرصها على تطوير هذه العلاقات في جميع المجالات، عن «تقدير بلاده الكبير لما تقوم به سوريا من دعم للشعب العراقي ومساندة له، وخاصة عبر احتضانها المهجرين العراقيين الموجودين على أراضيه».

وفي السياق، رحّب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، في حوار مع قناة «بي بي سي» العربية، بوجود «أفضل العلاقات مع إيران وسوريا والسعودية وتركيا، شرط ألا تكون مبنية على قاعدة تحالفات ومحاور».

وعن عدم تعيين السعودية سفيراً لها في بغداد حتى الآن، قال المالكي «كنت قد بدأت زيارتي الخارجية بالسعودية بهدف تحسين العلاقات معها. إذا رغبت في تحسين العلاقات فأهلاً وسهلاً، وإذا أصروا على القطيعة فهم أحرار في ذلك».

في المقابل، وصف الناطق الرسمي باسم التيار الصدري، صلاح العبيدي، الشائعات التي تردت بشأن نية الحكومة إلقاء القبض على السيد مقتدى الصدر، بأنها محاولة لخلق حالة إحباط وإثارة للبليلة في صفوف أبناء التيار، منتهماً مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي بالمسؤولية عن إطلاق هذه الشائعات ونفيها لاحقاً.

من جهتها، قالت القائمة العراقية التي يرأسها أياد علاوي إن الاتهامات التي يوجهها رئيس مجلس النواب أياد السامرائي إلى القائمة «تجعله يخرج عن المهنية والموضوعية ودقة تحليله للموقف السياسي».

وأعربت القائمة عن أسفها لما كانت تشك فيه عند اختيارها أياد السامرائي لرئاسة مجلس النواب، ليكون بديلاً عن محمود المشهداني، لكونه لا يستحق هذا المنصب.

في المقابل، شدد رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، رئيس الجمهورية جلال الطالباني، على أهمية الانتخابات البرلمانية المقبلة، وخاصة مستقبل كركوك،

صلاحيات الاستثمار في الحقول المنتجة والمكتشفة غير المطورة على أساس تنافسي ومسؤول هدفه تعظيم العوائد بأسرع وقت ممكن». ولناسبة إعلان «ائتلاف العراقية»، قال نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي إن «ائتلاف العراقية مشروع سياسي عراقي متميز يمد يده للجميع بنية صادقة وإرادة حقيقية لإرساء السلام والتنمية في البلاد». وأشار إلى أن الائتلاف الجديد يقدم الحل والخلص لإنقاذ الوطن من الانفراد في القرار، والعمل على بناء دولة المواطنة وتكريس الديمقراطية وتفعيل الرقابة البرلمانية وتوفير فرص العمل للعاطلين، ووضع حد لمعاناة آلاف السجناء.

وقال عضو الائتلاف، المحلل السياسي سعد الحديثي، إن ائتلاف العراقية يمثل «إضافة نوعية لمسار العملية السياسية، ويمثل نواة لتجاوز التخندق الطائفية التي ألقت بظلال سلبية على مجمل أوضاع البلد»، مشيراً إلى أنه «يضم طيفاً واسعاً من الأحزاب الليبرالية والقومية والدينية ويمتلك فرصة كبيرة في أن يكون منافساً قوياً في الانتخابات».

وأشار الحديثي إلى أن استبعاد جهة أو جهتين بموجب قرارات «الاجتثاث» لا يؤثر على قوته، لأن أصوات هذه الجهات تبقى من رصيد الائتلاف، لافتاً إلى أن استطلاعاً للرأي أظهر أن ائتلاف العراقية سيحصل على أكثر من 25 في المئة من الأصوات.

وكانت هيئة المساءلة والعدالة قد قررت استبعاد كتلة الحوار الوطني برئاسة صالح المطلك، وتيار المستقبل الوطني برئاسة طاهر العاني، من المشاركة في الانتخابات، لشمول رئيسي الكتلتين بقانون المساءلة والعدالة، إلا أن تدخل بعثة الأمم المتحدة «يونامي»، جعل مفوضية الانتخابات تكفي بحذف اسمي المطلك والعاني، وإبقاء بقية المرشحين من كتلتيهما.

وتبقى مسألة مهمة يجدر التذكير بها، هي أن إيباد علاوي كان من القياديين البعثيين، وعند عودته إلى العراق حاول استقطاب الكثير من كوادر البعث وأعضائه، أو البعثيين السابقين، كذلك فإن توجهه القومي أتاح له الالتقاء مع السياسيين ذوي التوجهات القومية، مثل المطلك والجنابي والنجيفي وغيرهم. التقاء كهذا لا بد أن يصطدم عاجلاً أو آجلاً بالمواقف الكردية، ولا سيما في مواضيع الموصل وكركوك، إلا أن الاتفاق مع التحالف الكردستاني يبقى ممكناً، في إطار مساومة، يتوقع بعض الساسة أن تكون من خلال إمرار العقود النفطية الكردية في مقابل تأجيل موضوع المناطق المختلف عليها إلى مراحل لاحقة.

ويذكر أن أزمة «الاجتثاث» كان يقف وراءها أساساً التحالف الكردستاني، في ما يتعلق بالمطلب العاني، فالأول استبعد بناءً على تقارير وتسجيلات قدمها النائب الكردي لرئيس البرلمان عارف طيفور، والثاني استبعد بعد الضجة التي أثارها جلال الطالباني حول تصريحات العاني بعدم صلاحيته لدورة رئاسية جديدة.



السعودية، لتعزيز موقعه في الانتخابات النيابية المقبلة، فيما تنفي القائمة تلك الاتهامات وتصفها بأنها «سخيفة»، مؤكدة أن الحملة الانتخابية للقائمة تمول بأموال أعضائها.

وتطالب الكتلة في برنامجها السياسي بالسعي إلى إعادة صياغة الدستور بتأن ووضوح ليكون دستوراً موحداً للبلاد، في إشارة إلى موضوع كركوك. وطالبت «بإعادة درس المادة 140 من الدستور وضرورة حل مشكلة كركوك مع ضمان بقائها مدينة عراقية للجميع بعد إجراء إحصاء جديد يشمل ما حصل من تغيرات فيها». ويتناسب ذلك مع آراء المشاركين في القائمة، الذين يركزون جميعهم في تصريحاتهم على أن تكون كركوك مدينة للجميع.

وطالبت الكتلة بوضع «العلاقات ما بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم في وضعها الصحيح والصحي بعيداً عن المزادات والتوترات».

أما في موضوع النفط، فترأت الكتلة أن المسألة حسمت دستورياً باعتبار أن هذا المورد المهم للشعب العراقي «تؤول كل الموارد من النفط والغاز إلى الخزينة الاتحادية، على أن توزع بإنصاف يتناسب مع التوزيع السكاني ويصار إلى حسم الخلاف على قانون النفط والغاز بأسرع وقت لفتح لقطاع النفط الاستثمار والنهوض». وطالبت بإصدار «قانون النفط والغاز بأسرع وقت ممكن، وتأسيس شركة نفط وطنية (وشركة وطنية للغاز)، وإعطائها

لا تمنع تجديد
الاتفاقية الأمنية مع
أميركا، وتريد كركوك
«مدينة للجميع»

المنحل عبد الكريم ماهود وزير الدولة في الحكومة المؤقتة السابقة عدنان الجنابي، وزير الخارجية العراقي الأسبق، عضو مجلس الحكم المنحل عدنان الباجه جي، والكاتب حسن العلوي، وغيرهم، ممن يمثلون 63 كياناً، بينها 20 من المتحالفين، و43 اندمجوا بالقائمة العراقية الوطنية.

وبينما طرح الائتلاف برنامجاً يركز على «المصالحة الوطنية»، ويهتم بالمشكلات المعيشية للمواطن، والتوزيع العادل للثروات، فقد ركز في جانب آخر على التعامل الإيجابي مع دول الجوار، والمحيط العربي. إلا أنه تجاهل المعاهدة الأمنية مع واشنطن، مكتفياً بالإشارة إلى التخلص من تبعات الاحتلال، والسعي إلى علاقات دولية متوازنة. إذ جاء في البرنامج: «تنسحب القوات الأميركية من العراق بعد عام 2011 حسب الاتفاقية الأمنية، إلا إذا جددتها الحكومة العراقية بالاتفاق مع الحكومة الأميركية».

ويتهم خصوم القائمة «العراقية» رئيسها إيباد علاوي بالسعي إلى الحصول على دعم مالي وسياسي من عدد من الدول العربية، بينها



الهاشمي خلال لقائه بالجالية العراقية في سوريا (خالد الحريري - رويترز)

موافقة السلطات الكويتية على هذه التسمية.

أمنياً، عرضت «قيادة خطة فرض القانون» أمس اعترافات 4 أشخاص قالت إنهم ضالعون في تفجيرات الأربيعاء الدامي التي استهدفت مبنى وزارة الخارجية بوسط العاصمة العراقية. وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا إن المعتقلين الأربعة هم عراقيان فضلاً عن سوري وسعودي.

وأعلن الجيش الأميركي أن معلومات أدلى بها أحد المواطنين العراقيين ساعدت قوات الأمن العراقية على العثور على ثلاثة مخابئ للأسلحة في منطقة الطارمية شمال بغداد.

(الأخبار، أ ف ب، يو بي أي، رويترز)